غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال – خنيفرة
ⵜⴰⵅⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⵛⵖⵓⵍ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵉⴷⵓⵔⴰⵔ ⵏ ⴱⵏⵉ ⵎⵍⵍⴰⵍ – ⵅⵏⵉⴼⵔⴰ
Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de Béni Mellal-Khénifra

النشرة الاقتصادية
BULLETIN ECO

تصدرها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة

العدد الثالث عشر – نونبر 2022

محتوى العدد

01 أنشطة الغرفة
Activités de la CCIS

02 أخبار جهوية
Infos régionales

03 أخبار وطنية
Infos nationales

04 أخبار دولية
Infos internationales

05 معارض وملتقيات
Foires et Rencontres

06 ملف الشهر
Dossier du mois

خريبكة: تنظيم لقاء تواصلي للتعريف بالبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة" يوم الخميس 10 نونبر 2022 بملحقة الغرفة بخريبكة

من فعاليات اليوم التواصلي الثاني على صعيد إقليم خريبكة المتعلق بالتعريف بالبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات– انطلاقة .

في كلمة الغرفة، ركز السيد عبد الغاني الشرقاوي نائب الرئيس على العناية السامية لصانع التنمية الاقتصادية والاجتماعية جلالة الملك محمد السادس نصره الله للاستثمار وللشباب و أكد على أن تشجيع الاستثمار رهين بتوفير آليات المواكبة والتمويل وتيسير الولوج إليها.

كما كانت مناسبة أشار فيها السيد إدريس عدراوي مدير ملحقة خريبكة إلى خدمات الغرفة في مجال مواكبة وتأطير المقاولات عبر خدمة "فضاء المقاولة" للغرفة.

وقد تميز هذا اللقاء بحضور عدد مهم من حاملي المشاريع والمقاولين وتم تقديم لهم من طرف ممثلي المركز الجهوي للاستثمار وممثل محطة الشباب جميع المعطيات المتعلقة بالبرنامج والإجابة على جميع تساؤلاتهم من طرف جميع المتدخلين.

01 أنشطة الغرفة

بني ملال: الغرفة تنظم لقاء تواصليا حول موضوع "المساهمة المهنية الموحدة والتغطية الصحية الاجبارية" يوم الجمعة 11 نونبر 2022 بمقر الغرفة ببني ملال

نظمت غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال خنيفرة بشراكة مع المديرية الجهوية للصناعة و التجارة و وكالة بني ملال للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتقسيمة الضرائب ببني ملال الجمعة 11 نونبر 2022 على الساعة الثالثة (15:00) بعد الزوال بمقر الغرفة ببني ملال ، لقاء تواصليا لفائدة التجار والصناع والخدماتيين ببني ملال حول موضوع "المساهمة المهنية الموحدة والتغطية الصحية الاجبارية"، تحت إشراف السيدة للا الشريفة الحمدو نائبة المقرر بالغرفة ، وبتأطير من السيد احمد الشرادي المدير الجهوي للصناعة و التجارة ببني ملال و السيد توفيق عبد الصمد رئيس وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببني ملال و السيد ربيع الاصمعي مدير تقسيمة الضرائب ببني ملال .

01 أنشطة الغرفة

مشاركة السيد رئيس الغرفة
في أشغال الملتقى الثالث للمناطق الصناعية ودورها في جذب الاستثمار وتنمية الصادرات بطنجة

شارك السيد خالد المنصوري رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة بني ملال خنيفرة خلال الفترة الممتدة ما بين 15 و 17 نونبر 2022، بفندق رويال توليب بمدينة طنجة ، في فعاليات الملتقى الثالث للمناطق الصناعية ودورها في جذب الاستثمار وتنمية الصادرات، الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة تطوان الحسيمة بشراكة مع جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة و الخدمات والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، ووزارة الصناعة والتجارة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، والمناطق الصناعية طنجة المتوسط، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وذلك تحت شعار "أهمية المناطق الصناعية في التنمية الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية" تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

زيارة وفد من الغرفة للمعرض الدولي
Plast Eurasia Istanbul

في إطار إستراتيجية عمل غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال– خنيفرة الهادفة إلى تعزيز العلاقات الخارجية والترويج لمؤهلات الجهة والبحث عن فرص الشراكة والتعاون وتبادل الخبرات، وتنفيذا لبرنامج عمل لجنة الشراكة والعلاقات الدولية والتعاون التابعة لها، قامت الغرفة بتنظيم زيارة عمل لمدينة اسطنبول بتركيا من 23 إلى 26 نونبر 2022، عبر إيفاد بعثة ضمت في عضويتها أعضاء الغرفة وبعض المنتسبين لها وفعاليات اقتصادية من الجهة لزيارة المعرض الدولي Plast Eurasia Istanbul لآلات صناعة البلاستيك، الكيماويات والمواد الخام ، معدات التدفئة والتحكم ، إعادة التدوير و غيرها باسطنبول– تركيا.

وبناء على المخطط الاستراتيجي للغرفة والهادف إلى تحسين جاذبية الجهة والانفتاح على التجارب الناجحة واستكشاف مستمر وحثيث لفرص التعاون والتبادل المثمر مع العالم، فقد حرصت الغرفة من خلال اللجنة، في إعدادها لبعثة رجال أعمال لتركيا.

الوفد الذي ترأسه السيد عيسى عقاوي النائب الأول للرئيس ، ضم في عضويته السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم :

السيد عبد القادر ازلمادن نائب أمين المال؛ السيد رشيد تابري؛ السيد عبد العزيز زروق؛ السيد قبطي محمد؛ السيد محمد الدحاني؛ السيد سعيد لمزالطي؛ السيد حميد باحسين ؛ السيد المصطفى الدرقاوي؛ السيد حميد طلبي؛ السيد محمد حداد؛ السيد هشام بكاري؛ السيد صالح خياري؛ السيد بلكاسم نحيلة؛ السيد السعيد البضراوي؛ السيد حسن بوشبورة؛ السيد خالد بوزاهر .

عن الجهاز التنفيذي:

السيد عبد الصمد النسيم المدير الجهوي للغرفة.

السيد عبد الرحيم نصف رئيس قسم الاستراتيجية والشراكة بالغرفة (بني ملال).

وانطلاقا من مسؤوليتنا فقد سهرنا على توفير جميع الشروط لتسهيل زيارة المعرض للسادة الأعضاء والمنتسبين .

وقد كان المعرض مناسبة للمشاركين والزائرين للوقوف على عروض تقديمية وتوضيحية من خلال إدخالهم في منصة التسويق وتمكينهم من معرفة أماكن صناعة البلاستيك في تركيا وتسهيل عملية البحث عليها وتقديمهم شروحات عن عمليات التطوير بوسائل وتكنولوجيا متقدمة. كما تم القيام بلقاءات مباشرة مع المستثمرين ولقاءات عمل مع الفعاليات الاقتصادية بالمعرض المذكور من خلال تبادل ونشر فرص العمل والتواصل بين منتسبي الجانبين باستعمال البوابات والبريد الإلكتروني .

وفي هذا الإطار، تم عقد لقاءات أعمال ثنائية طيلة أيام المعرض، حيث قام أعضاء الوفد بنسج علاقات كل في مجال تخصصه واهتماماته وسبل تطوير الاتصالات والتعاون مع الفاعلين بالجهة لتبادل الخبرات في مجال تشجيع المقاولات الناشئة بالخصوص. كما كانت مناسبة لتقديم عروض قيمة استعرض فيها كل جانب أوجه التعاون المتاحة والمؤهلات التي تستوجب التوظيف وتبادل الخبرات .

وتميزت هذه التظاهرة الهامة بحضور وازن وعدد نوعي لافت للانتباه لأعضاء وفد الغرفة يجمع بين تنوع القطاعات من أجل دراسة ومعرفة التعاون الأمثل لتعزيز الشراكات الاستثمارية بين الجانبين، مما شكل مناسبة لاقت استحسان الوفد لهذه التظاهرة ولاقت حسن التجاوب معها.

وإجمالا يمكن القول، بأن المخرجات الإيجابية لهذه البعثة تثبت الدور الذي يجب أن تضطلع به الغرف في ممارسة فعلية لاختصاصاتها المتعلقة بالانفتاح على نظيراتها في العالم واستكشاف آفاق التعاون الدولي، والتوجه الذي يجب أن يؤطر عمل غرفة التجارة والصناعة والخدمات لتعزيز تموقعها الدولي وتحسين صورتها وسمعة الجهة.

الجائزة الوطنية لأصحاب المشاريع الصغرى 2022 : تتويج 24 فائزاً خلال الدورة التاسعة ببني ملال

2022/11/05-Maroc24

توج 24 فائزا، بينهم 13 امرأة، خلال الدورة التاسعة للجائزة الوطنية لأصحاب المشاريع الصغرى التي ينظمها مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية والفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

وجرى حفل تسليم الجوائز الجمعة 04 نونبر 2022 بحضور والي جهة بني ملال-خنيفرة خطيب الهبيل ورئيس المجلس الإقليمي لبني ملال.

وعلى غرار الدورات السابقة، تميز هذا الحفل بتقديم الجوائز وشهادات التشجيع للفائزين في ثماني فئات، الجائزة الخاصة بمركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، وجائزة التنمية البشرية، وجائزة المقاولة الصغرى المبدعة، وجائزة المقاولة الصغرى النسائية، وجائزة المقاولة الصغرى والشباب، وجائزة السياحة المسؤولة، وجائزة الاقتصاد الأخضر، وجائزة المقاولة الصغيرة جدا.

وتروم هذه الجائزة الإشادة بأصحاب المشاريع الصغرى والمقاولات الصغيرة جدا الذين تميزوا في عدة مجالات وتوفقوا في تحسين ظروفهم المعيشية وظروف أسرهم ومحيطهم.

وتأتي هذه التظاهرة أيضا لتبين أثر التمويل التمويل الأصغر والإجراءات العملية المتخذة لمواكبة ومساعدة أصحاب المشاريع الصغرى على تنزيل مشاريعهم على أرض الواقع.

وتميزت الدورة بهيمنة عدد النساء المتوجات، اللواتي يمثلن 54 بالمائة من إجمالي عدد الفائزين، إذ تنافس خلال هذه الدورة ما مجموعه 334 مرشحا، 43 بالمائة منهم النساء. ويبلغ متوسط عمر الفائزين 44 سنة، فيما تتمحور أنشطتهم بشكل رئيسي حول الحرف والخدمات والمنتجات المجالية.

وفي كلمة لها بهذه المناسبة، قالت مديرة مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية، نعيمة سهيل، إن الفائزين يمثلون مختلف مدن ومناطق المملكة، والذين استفادوا من القروض الصغرى لإنشاء نشاط ذي قيمة مضافة عالية، وإضفاء الطابع الرسمي على نشاطهم.

وأشادت بالدور الأساسي لقطاع التمويل الأصغر في دعم المقاولين وإعطائهم الفرصة للاندماج في بيئة اجتماعية واقتصادية وكذا تحسين ظروفهم المعيشية وظروف أسرهم.

كما أشارت أن مدينة بني ملال تحتضن، في الفترة من 01 إلى 08 نونبر، "ملتقى جهوي لأصحاب الشركات الصغرى والمقاولات الصغيرة جدا"، مشيرة إلى أنه بالموازاة مع الملتقى استفاد حوالي 100 مشارك من حصص تكوينية مبرمجة من طرف مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية حول "ريادة الأعمال" و "التربية المالية."

من جهته، أوضح رئيس المجلس الإداري لمركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية أنه بالرغم من الظروف الاقتصادية والصحية التي يمر منها المغرب وبقية بلدان العالم، وعلى الخصوص قطاع القروض الصغرى، فإن القطاع استمر في دعم عملائه وتقديم أحسن الخدمات والإرشادات والتحفيزات، والدليل على ذلك، ارتفاع القروض الممنوحة رغم المخاطر بنسبة تناهز 20 في المائة.

وأشاد كذلك بانضمام فئة المقاولات الصغيرة جدا لأول مرة لهذه النسخة التاسعة، باعتبارها "تشكل فضاءا لتشجيع روح المبادرة الذاتية والاندماج الاجتماعي، ومنطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية ودورها الهام في النمو الاقتصادي، من خلال مساهمتها في محاربة البطالة وخلق فرص الشغل."

من جهته، قدم رئيس الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، أحمد غزالي، لمحة عامة عن تطور قطاع التمويل الأصغر في المغرب والجهود المبذولة لمواكبة الانتعاشة الاقتصادية، مشيرا إلى أن القطاع أبان عن مرونة كبيرة خلال الأزمة الصحية، وخلق صيغا جديدة أكثر تكيفا مع الوضع الاقتصادي، بالإضافة إلى اعتماد إطار قانوني جديد لتمكينه من التطور بشكل إيجابي وتعزيز الشمول المالي في المغرب.

وأبرز أن حجم القروض الصغرى بلغ أكثر من 71 مليار درهم منحها قطاع التمويل الأصغر، منذ إطلاقه في المغرب، لما يقارب 10.6 مليون مستفيد مع نهاية سنة 2021.

بني ملال: حملة تمنح فرصة استفادة أكثر من 900 من حاملي المشاريع

2022/11/11-Maroc 24

أفاد المدير العام بالنيابة للمركز الجهوي للاستثمار بني ملال- خنيفرة، عادل عزمي، الخميس 10 نونبر بخريبكة، بأن أكثر من 900 من حاملي المشاريع استفادوا من المرحلتين الأوليين من القافلة التحسيسية بآلية الدعم والمواكبة في إطار برنامج "انطلاقة."

وقال السيد عزمي، في تصريح لقناة M24 الإخبارية التابعة لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن ما يزيد عن 900 شخص استفادوا خلال الأسبوعين الماضيين من خدمات هذه القافلة، التي أطلقها المركز الجهوي للاستثمار لبني ملال-خنيفرة في 25 أكتوبر الماضي بهدف ضمان مواكبة 800 من حاملي المشاريع.

وأبرز أن هذه القافلة توقفت، منذ إطلاقها، ب 21 جماعة على مستوى الأقاليم الخمسة لجهة بني ملال- خنيفرة، مشيرا إلى أنها ستتوجه خلال الأيام المقبلة للقاء حاملي المشاريع في جماعتين ترابيتين أخريين. وقال السيد عزمي في هذا الصدد، إن مواكبة حاملي المشاريع تشمل تنظيم دورة للتكوين وتقوية القدرات، ومساعدتهم على إعداد مخطط للأعمال وإعداد وإيداع ملف قرض "انطلاقة" وخلق المقاولة وانطلاق النشاط، والتتبع ما بعد خلق المقاولة.

كما أبرز أن هذه المبادرة تأتي في ظرفية اقتصادية خاصة تفرض على جميع المتدخلين مواصلة التعبئة من أجل مواكبة أكبر عدد من المستثمرين، داعيا حاملي المشاريع الراغبين في الاستفادة من المواكبة إلى إبداء الاهتمام قبل 30 نونبر الجاري، وذلك عبر المنصة الرقمية www.programmeizdihar.ma. يشار إلى أن برنامج تقوية الآلية الجهوية لمواكبة حاملي المشاريع في إطار البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة"، تم إطلاقه في 25 أكتوبر الماضي ببني ملال، خلال حفل ترأسه والي جهة بني ملال- خنيفرة، عامل إقليم بني ملال، خطيب الهبيل، وذلك في إطار اتفاقية موقعة بين المركز الجهوي للاستثمار للجهة، والشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة.

وقد تم، على امتداد هذه المبادرة، استخدام منصات الشباب التي تم إحداثها في إطار البرنامج الثالث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل حث حاملي المشاريع على الانخراط بقوة في هذه المبادرة، من جهة، وتمكين المؤسسات المتخصصة من الانخراط في هذه العملية لتقديم عروضها وخدماتها بكل تراب الجهة، من جهة أخرى.

خنيفرة: في دورته الثالثة..
المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي حول السياحة الجبلية

2022/11/27-2M.ma

نظم مجلس جهة بني ملال خنيفرة، بشراكة مع وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الدورة الثالثة للمعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بساحة المسيرة الخضراء – بمدينة خنيفرة من 28 نونبر إلى 3 دجنبر 2022، تحت شعار: «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لتنمية السياحة الجبلية والمستدامة».

وتهدف الدورة الثالثة للمعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لجهة بني ملال خنيفرة، المنظمة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، "لتثمين وتسويق منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي تعبر عن غنى ما تنتجه أقاليم الجهة، من منتوجات تبرز الأصالة والعمق الثقافي والفني المغربي، وإبداع الحرفيين والصناع التقليديين لجهة بني ملال خنيفرة. بحسب بلاغ صادر في الموضوع.

ويأتي هذا المعرض تتويجا للدورتين السابقتين لكل من أزيلال وبني ملال، والتي عرفتا نجاحا كبيرا، مكنت من تعزيز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كمجال للتشغيل وخلق الثروة، وتحريك الدينامية الاقتصادية بالمجالات القروية والجبلية.

ويروم المعرض خلق فضاء للتبادل والحوار والنقاش والتعاون بين مختلف مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجهة، وتقوية الشراكات، وتعبئة الخبرات والموارد الكفيلة بالدفع، وتطوير القطاع والتواصل حول المشاريع المنجزة بالجهة ذات الصلة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتثمين تسويق منتوجات مختلف سلاسل الإنتاج الرائدة، وتحسيس وتوعية الساكنة المحلية بأهمية استهلاك المنتجات المجالية، وتقوية التجارة التضامنية والعادلة.

وسيشارك في المعرض 320 من العارضين والعارضات، يمثلون التعاونيات الإنتاجية والخدمات الحرفية، والجمعيات المهنية والتعاضديات والمقاولات الاجتماعية، والمؤسسات العاملة بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وسيضم المعرض فضاء للجهات لتبادل التجارب مع باقي جهات المملكة وفضاء مؤسساتيا.

كما يضم المعرض الذي سيقام على مساحة إجمالية تقدر بـ 5000 متر مربع فضاء مفتوحا للتسوق open space لعرض وتسويق المنتوجات، والذي صمم بمقاربة مبتكرة كما سيضم قاعة للندوات والمحاضرات والورشات التكوينية، وفضاء خاص بالأطفال وفضاء لتثمين التراث اللامادي، وسيتميز المعرض في نهايته بعرض الأزياء الأمازيغية.

جهة بني ملال خنيفرة – أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا

2022 / 11 / 30،21،10،01 – mapbenimellal

في ما يلي أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا كما تمت معاينتها خلال شهر نونبر 2022 بأسواق جهة بني ملال خنيفرة:

السلعة	01 نونبر 2022	10 نونبر 2022	21 نونبر 2022	30 نونبر 2022
الخضر				
البطاطس	بين 5.5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5.5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5.5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5.5 و 6 دراهم / كلغ
البصل	بين 4.5 و 5.5 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 6.5 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 6.5 دراهم / كلغ	بين 7 و 7.5 دراهم / كلغ
الطماطم	بين 4.5 و 6 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 6 دراهم / كلغ	بين 3 و 4 دراهم / كلغ	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ
الجزر	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 4.5 و 6 درهم / كلغ
الباذنجان	بين 4.5 و 6 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5.5 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ
الخيار	بين 6.5 و 7 درهم / كلغ	بين 6.5 و 7 درهم / كلغ	بين 6.5 و 7 درهم / كلغ	بين 6.5 و 7 درهم / كلغ
القرع الأخضر	بين 8 و 8.3 دراهم / كلغ	بين 7 و 7.5 دراهم / كلغ	بين 7 و 7.5 دراهم / كلغ	بين 7 و 8 دراهم / كلغ
القرنبيط (الشيفلور)	بين 6.5 و 7 درهم للقطعة	بين 6 و6.5 درهم للقطعة	بين 6 و7 درهم للقطعة	بين 6 و7 درهم للقطعة
الفول	بين 7 و 8 دراهم / كلغ	بين 9 و 10 دراهم / كلغ	بين 9 و 10 دراهم / كلغ	بين 8 و 10 دراهم / كلغ
الكرنب	بين 5.5 و 6 درهم/ قطعة	بين 5.5 و 6 درهم/ قطعة	بين 5.5 و 6 درهم/ قطعة	بين 5.5 و 6 درهم/ قطعة
البازلاء	بين 6.5 و 7 درهم/ كلغ	بين 6.5 و 7 درهم/ كلغ	بين 6 و 7 درهم/ كلغ	بين 6 و 7 درهم/ كلغ
الأسماك				
السردين	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 10 و 11 درهم / كلغ
الميرلا	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 75 و 80 درهم / كلغ	بين 75 و 80 درهم / كلغ
الصول	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 75 و 80 درهم / كلغ
لونشوا	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ
الجمبري (كروفيت)	بين 95 و 100 درهم / كلغ	بين 95 و 100 درهم / كلغ	بين 100 و 110 درهم / كلغ	بين 95 و 100 درهم / كلغ
الحبوب و الفطاني				
القمح الطري	بين 4.4 و 5.1 درهم/كلغ	بين 5 و 5.1 درهم/كلغ	بين 5 و 5.1 درهم/كلغ	بين 5 و 5.1 درهم/كلغ
القمح الصلب	بين 5.75 و 6.5 درهم /كلغ	بين 6.75 و 7.5 درهم /كلغ	بين 6.75 و 7.5 درهم /كلغ	بين 6.75 و 7.5 درهم /كلغ
الشعير	بين 4.5 و 5.1 درهم / كلغ	بين 4.75 و 5.1 درهم / كلغ	بين 4.75 و 5.1 درهم / كلغ	بين 4.75 و 5.1 درهم / كلغ
الذرة	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ
أرز دائري	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 17.5 درهم / كلغ	بين 15 و 17.5 درهم / كلغ	بين 15 و 17.5 درهم / كلغ
أرز طويل	بين 15.5 و 17 درهم / كلغ	بين 15.5 و 17.5 درهم / كلغ	بين 15.5 و 17.5 درهم / كلغ	بين 15.5 و 17.5 درهم / كلغ
سميدة	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 12.5 درهم / كلغ
الكسكس	بين 14و 14.5 درهم / كلغ	بين 14و 14.5 درهم / كلغ	بين 14و 14.5 درهم / كلغ	بين 14و 14.5 درهم / كلغ
البازلاء (الجلبانة)	بين 12 و 14 درهم / كلغ	بين 12 و 14 درهم / كلغ	بين 12 و 14 درهم / كلغ	بين 12 و 14 درهم / كلغ
الفول	بين 11 و 13.5 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 11 و 13 درهم / كلغ	بين 11 و 13 درهم / كلغ
الشعرية	بين 11.90 و 12 درهم / كلغ	بين 11.90 و 12 درهم / كلغ	بين 11.90 و 12 درهم / كلغ	بين 12 و 12.5 درهم / كلغ
العدس	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ
الحمص	بين 16 و 18 درهم / كلغ	بين 16 و 18 درهم / كلغ	بين 16 و 18 درهم / كلغ	بين 16 و 18 درهم / كلغ
الفاصوليا الجافة	بين 14 و 16.5 درهم / كلغ	بين 14 و 16.5 درهم / كلغ	بين 14 و 16.5 درهم / كلغ	بين 14 و 16.5 درهم / كلغ
اللحوم الحمراء و البيضاء				
لحم الخروف (الغنمي)	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ
لحم البقر (البقري)	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ
لحم الماعز	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ	بين 70 و 72.5 درهم / كلغ
دجاج مذبوح	بين 28 و 35 درهم / كلغ	بين 28 و 30 درهم / كلغ	بين 28 و 30 درهم / كلغ	بين 28 و 30 درهم / كلغ
دجاج حي	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ
لاداند (الديك الحبشي)	بين 55 و 60 درهم / كلغ	بين 55 و 60 درهم / كلغ	بين 55 و 60 درهم / كلغ	بين 55 و 60 درهم / كلغ
البيض	بين 1.2 و 1.3 درهم للواحدة	بين 1.35 و 1.40 درهم للواحدة	بين 1.10 و 1.20 درهم للواحدة	بين 1.10 و1.20 درهم للواحدة
الفواكه				
تفاح محلي	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ
تفاح مستورد	بين 26 و 28 درهم / كلغ	بين 26 و 28 درهم / كلغ	بين 26 و 28 درهم / كلغ	بين 26 و 28 درهم / كلغ
موز محلي	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 10 و 11 درهم / كلغ	بين 10 و 11 درهم / كلغ
موز مستورد	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ
الحامض	بين 6 و 10 درهم / كلغ	بين 6 و 10 درهم / كلغ	بين 6 و 9 درهم / كلغ	بين 6 و 9 درهم / كلغ
برتقال	بين 6 و 7 درهم / كلغ	بين 6 و 7 درهم / كلغ	بين 6 و 7 درهم / كلغ	بين 6 و 7 درهم / كلغ
الأفوكادو	بين 40 و 45 درهم / كلغ	بين 40 و 45 درهم / كلغ	بين 40 و 45 درهم / كلغ	بين 40 و 45 درهم / كلغ

مشاركة السيد رئيس الغرفة
في اشغال الجمع العام العادي لجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب يوم الثلاثاء فاتح نونبر 2022

شارك السيد خالد المنصوري رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة بني ملال خنيفرة مع باقي رؤساء الغرف المغربية، صباح يوم الإثنين 01 نونبر 2022 بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الدار البيضاء سطات ، في فعاليات الدورة الثانية للجمعية العامة العادية لجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات.

وتميز هذا الجمع بحضور السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة.

وتطرق جدول أعماله لعدد من المحاور المهمة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسساتي، خصوصا بعد الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان، الذي دعا فيه المنظمات الوطنية والجهوية والقطاعية الممثلة للقطاع الخاص لأن تشكل رافعة للاستثمار وريادة الأعمال.

وقد عبر السادة رؤساء غرف التجارة والصناعة والخدمات خلال هذا الاجتماع عن أهمية تعزيز دور الغرف وجامعتها في ميادين الاستثمار والمشاريع وتمكينها من الوسائل الضرورية لمواكبة المقاولين ورجال الأعمال خصوصًا النساء المقاولات والشباب.

وقد أكد السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة استعداد وزارته لدعم جهود الغرف وتسهيل مهامها لإنجاح المشاريع المبرمجة في إطار البرنامج التعاقدي مع الحكومة وتسهيل أدائها لأدوارها ومواكبة المستثمرين .

كما أثنى على التحول الكبير الذي عرفته مؤسسات غرف التجارة والصناعة والخدمات بالمغرب من خلال الأدوار التي اضطلعت بها في السنوات الأخيرة، مبرهنة بذلك عن دورها الأساسي في تعزيز الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية.

وتبقى أكبر التحديات التي ترفعها غرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها، من خلال هذا الجمع العام، ومن خلال باقي فعالياتها المستمرة، استكمال مشاريعها الاقتصادية وبلورة دور الغرف في مشروع الميثاق الجديد للاستثمار وتفعيل مقتضيات قانونها الأساسي.

ومن أهم توصيات هذا الجمع العام مطالبة رؤساء غرف التجارة والصناعة والخدمات بالتنزيل الفعلي للقانون الأساسي لهذه المؤسسات خصوصًا المادة رقم 4 المتعلقة بالاستشارة. وتشكيل لجنة مع وزارة الصناعة والتجارة لتتبع الملفات المتعلقة بالمشاريع المبرمجة في إطار البرنامج التعاقدي للغرف والجامعة وبرمجة دراسة لتقديم اقتراحات لتحيين القانون الأساسي الحالي.

البيضاء تحتضن سلسلة لقاءات حول إزالة الكربون ووزير الصناعة يوضح ويكشف أهميتها

Le Site Info بالعربية- 2022/11/01

احتضنت مدينة الدار البيضاء الإثنين 31 أكتوبر 2022، حدثا لإطلاق سلسلة من اللقاءات مع الصناعيين ومنظوماتهم تحت شعار "إزالة الكربون، رافعة التنافسية للمقاولة المغربية"، والذي أشرفت على عقده مجموعة بنك إفريقيا(BOA) ، المنخرطة بشكل كبير في مجال العمل على إزالة الكربون الصناعي.

وسيشمل هذا الحدث لقاءات جهوية بكل من أكادير وطنجة وفاس والعديد من المدن الأخرى في المملكة، من أجل العمل على تقديم إجابات ملموسة لاحتياجات المقاولات في ما يخص إزالة الكربون من خلال مساهمة الخبراء الوطنيين والدوليين في تحدي إزالة الكربون وأثره على القدرة التنافسية للشركات المغربية (المقاولات الصناعية والتصديرية في قائمة الأولويات).

وفي هذا السياق، أكد الرئيس المدير العام لمجموعة بنك إفريقيان عثمان بنجلون، أن "التحدي الرئيسي لهذا القرن، في الواقع، هو النجاح في الانتقال التدريجي والمنصف نحو اقتصاد منخفض الكربون أو حتى إزالة الكربون". وقال إنه "سيتم خلق فرص جديدة للشغل تتماشى مع الرؤية الملكية الراسخة في النموذج التنموي الجديد". بالإضافة إلى ذلك، أشار بنجلون إلى أن المجموعة، ومنذ سنة 2008، منخرطة بالتمويل المستدام من خلال وضع نظام إدارة بيئية واجتماعية وتولي القيادة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

وأكد أن المجموعة انخرطت في التزامات دولية بشكل ملحوظ مثل الالتزام بمبادئ الإكوادور والتي هي مجموعة من المعايير التي تهدف إلى تحديد، وتقييم، وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية في مجال تمويل المشاريع، مشيرا إلى أن المجموعة منخرطة أيضا في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وكانت رائدة في الإطلاق الناجح لخطوط النجاعة الطاقية، وإدارة النفايات وتدبير المياه، كما حصلت على الشهادات البيئية والنجاعة الطاقية.

ومن جهته، أكد وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور على أن المغرب يمتلك اليوم فرصة ليتموقع بشكل أفضل من منافسيه في مجال إزالة الكربون. وأضاف "نحن محظوظون بشكل استثنائي. ليس فقط لأننا من أكثر البلدان تنافسية في العالم في إنتاج الطاقات المتجددة، ولكن لقربنا أيضا من أحد أكبر الأسواق في العالم مما يعني أنه يمكننا إنتاج بتكلفة أقل من التكلفة الحالية باستخدام طاقة مزالة الكربون وإيصالها على بعد 14 كيلومترا إلى أحد أكبر الأسواق في العالم."

وفي هذا السياق، قال إن المملكة قد وضعت بالفعل مجموعة من الآليات، بما في ذلك التمويل والدعم بالإضافة إلى الشراكة بين الخواص من أجل تطوير الطاقة والقدرات المتجددة للمقاولات .وتابع أن المغرب يتجه نحو إزالة الكربون بالكامل من أداة الإنتاج، مبرزا أن المغرب يطمح ليكون القاعدة الصناعية الأكثر قدرة على المنافسة الخالية من الكربون في العالم.

من جهته، أشار المدير العام للوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، سعيد مولين إلى أن السياق المناخي والجيو – سياسي الحالي يظهر أن ما يجري في المغرب له دور في تنمية البلاد والقارة.

وأشار إلى أنه "لن نتمكن بعد الآن من التطور بدون مكون التنمية المستدامة"، وأن الاستثمارات يجب أن تتم بأنظف طريقة ممكنة، مبرزا الدور المهم للقطاع المالي، حيث إن أي إجراء يتم اتخاذه يجب أن يشمل القطاع المالي.

ومن جهته، شدد رئيس الجمعية المغربية للمصدرين(ASMEX) ، حسن السنتيسي، على ضرورة العمل على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بجميع بقاع العالم، من أجل حماية المناخ والكائنات الحية من المشاكل المرتبطة بارتفاع الحرارة والتلوث التي أصبحت أكثر شيوعا في جميع أنحاء العالم.

وأبرز أنه إدراكا منها للتحديات والالتزامات على المستويين الوطني والدولي لدعم المقاولات المغربية في مواجهة العديد من المتطلبات، ضاعفت الجمعية أنشطتها من أجل إزالة الكربون واقترحت حلولا نحو مستقبل نظيف يوفر إمكانيات تنموية ممتازة.

من جانبها، أكدت رئيسة قسم التنافسية الاقتصادية والبنية التحتية والبيئة في بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، ماتيلدا سيرافولو، في مداخلة مسجلة، أن الانتقال سيوفر آفاقا جديدة من حيث النمو الاقتصادي، والنماذج الاقتصادية والأسواق الجديدة وكذلك الاحتمالات الجديدة من حيث الشغل والتطور التكنولوجي. وأشارت سيرافولو إلى أنه في مواجهة القضايا التي تظل "نسبية"، تظهر فرصة لأن رفاهية المواطنين تكمن في ضمان النمو المستدام والاستخدام الفعال للموارد والمنتجات اليومية.

ومن خلال التزامه بتهيئة الظروف المواتية للنمو المستدام ومساهمته في تسريع انتقال الطاقة لزبنائه، يؤكد بنك إفريقيا مرة أخرى مكانته كفاعل رئيسي في إقلاع الصناعة الخضراء في المغرب والتموقع في خدمة الاقتصاد الأخضر بهدف إحداث تأثير إيجابي على النسيج الإنتاجي الوطني.

هذه توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتخفيف من تداعيات التضخم

الصحراء المغربية-2022/11/03

اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عددا من التوصيات، على المديين القصير والمتوسط، من أجل التخفيف من تداعيات التضخم الذي تشهده المملكة.

وأوضح المجلس، في بلاغ له يوم الخميس03 نونبر 2022، أنه على مستوى الإجراءات ذات الطابع الآني، يتعين التفكير في توزيع مساعدات تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، والإبقاء على الرسوم الجمركية المفروضة على أسعار بعض المنتجات الأساسية المستوردة في مستوى منخفض، وتعزيز مراقبة مدى احترام قواعد المنافسة في مختلف القطاعات، لا سيما قطاعات السلع والمنتجات الأساسية، مع الحرص على أن تكون العقوبات في حالة انتهاك هذه القواعد رادعة بما فيه الكفاية.

أما على المدى المتوسط، وبغية مواجهة أي ارتفاع محتمل للأسعار مستقبلا، يوصي المجلس بالاسراع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل استهداف أمثل للدعم الموجه للفئات الأكثر هشاشة؛ ودراسة إمكانية إحداث صندوق دائم للتصدي للصدمات الكبرى(Fonds de stabilisation) ؛ والقيام بالمزيد من الاستثمارات في القدرات الوطنية في مجال تخزين المنتجات الطاقية ودراسة السبل الممكنة لتعبئة قدرات التخزين المتوفرة لدى شركة "سامير".

كما يوصي المجلس بإصلاح وتنظيم فضاءات تسويق المنتجات الفلاحية، ودراسة جدوائية إحداث شركة وطنية للشحن البحري، فضلا عن إحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح المتعلقة بالمواد الأساسية.

وفي هذا الصدد، أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن المغرب يواجه، على غرار بقية بلدان العالم، منذ سنة 2021 إلى غاية اليوم، تداعيات استمرار وتيرة ارتفاع معدل التضخم، مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

وفي ذات السياق، أبرز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه خصص في تقريره السنوي الأخير نقطة يقظة تتناول هذا الموضوع في أبعاده الظرفية والاستشرافية، مقترحا جملة من التدابير الرامية إلى التخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الصدمة على الاقتصاد الوطني وعلى معيش المواطن (ة).

واعتبر المجلس أنه رغم أن الزيادات المهمة في الأسعار التي سجلت منذ 2021 تعزى بالأساس إلى عوامل خارجية، فإن هذه الوضعية لا تمنع من وجود عوامل داخلية لها تأثير على الأسعار، لاسيما أن الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2022 شهدت توسع نطاق ارتفاع الأسعار ليشمل المنتجات غير التجارية.

ومن بين تلك العوامل، يشير المصدر ذاته، إلى إشكالية ضعف تنظيم الأسواق الخاصة بالمنتجات الفلاحية وإلى تعدد الوسطاء، مضيفا بخصوص السوق الداخلية للمحروقات، أنه من الأهمية بمكان تسريع وتيرة إجراء بحوث للتقصي بشأن وجود أو عدم وجود سلوك مناف للمنافسة من قبل الفاعلين في هذا القطاع.

وذكر البلاغ أنه أخذا بعين الاعتبار طبيعة التضخم الذي تواجهه البلاد، وفي سياق تشير فيه مؤشرات النشاط الاقتصادي إلى عدم وجود ضغط قوي من قبل الطلب الداخلي على الأسعار، اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير على المدى القصير، من أجل التخفيف من تداعيات الضغوط الناجمة عن التضخم.

ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتحمل ارتفاع أسعار المواد المدعمة من خلال آلية صندوق المقاصة، والتوقيع خلال شهر أبريل من سنة 2022 على اتفاق في إطار الحوار الاجتماعي ينص على تحسين دخل العاملين في القطاعين العام والخاص على مدى سنتين، فضلا عن الدعم المخصص للفاعلين في مجال النقل وعدم الزيادة في تسعيرة الكهرباء.

وأضاف أنه بالموازاة مع هذه الإجراءات، قرر بنك المغرب مؤخرا رفع سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 50 نقطة أساس، وذلك لتفادي عدم تثبيت توقعات الفاعلين الاقتصاديين بشأن التطور المستقبلي للأسعار.

وخلص البلاغ إلى أنه على الرغم من ذلك، وفي ظل استمرار ارتفاع الأسعار، فإن الوضعية الراهنة تقتضي اتخاذ إجراءات مباشرة وذات تأثير أقوى.

مجلس النواب يصادق بالأغلبية على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023

2022/11/11-www.chambredesrepresentants.ma

صادق مجلس النواب، الجمعة 11 نونبر 2022، بالأغلبية على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، وذلك خلال جلسة تشريعية ترأسها رئيس مجلس النواب السيد راشيد الطالبي العلمي، بحضور السيدة نادية فتاح علوي وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، والسيد محمد المهدي بنسعيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، والسيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة.

وصوت 175 نائبا لصالح مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، مقابل 66 صوتا معارضا مع تسجيل امتناع نائبين اثنين عن التصويت.

وخصصت جلسة اليوم لتقديم تقارير اللجان الدائمة حول الميزانيات الفرعية، ليتم المرور مباشرة لمناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية، قبل التصويت على المشروع برمته.

ومنذ إحالة مشروع قانون المالية لسنة 2023 بتاريخ 20 أكتوبر 2022، عقدت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وباقي اللجان عشر اجتماعات، استمر فيها النقاش والتداول لما يزيد عن 37 ساعة، وقدم خلالها السادة النواب أزيد من 500 سؤال، وتم تسجيل 131 تدخلا، كما خضع المشروع لمناقشة عامة من طرف السادة النواب همت التوجهات الكبرى ومختلف جوانبه والتدابير الرامية لتجسيد ذلك إلى واقع ملموس.

وتم تسجيل مساهمة مهمة من السادة النواب سواء في المناقشات العامة أو التفصيلية، حيث تم اقتراح 214 تعديلا برسم الجزأين الأول والثاني من المشروع.

وكان للسادة النواب إسهامات واضحة في إطار تجويد مشروع القانون، حيث تم تقديم العديد من الملاحظات والنقاط إلى ممثلي الحكومة، والتي تهدف بالأساس إلى النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، وإعطاء الأولية للشق الاجتماعي في ظل الظرفية الراهنة.

يذكر أن الحكومة اعتمدت في إعداد مشروع قانون المالية 2023 على فرضيات: ارتفاع الطالب الخارجي (خارج الفوسفاط ومشتقاته) بـ 2.5 %، ثم محصول زراعي في حدود 75 مليون قنطار، ومتوسط سعر غاز البوتان 800 دولار للطن، وكذا سعر صرف الأورو مقابل الدولار 1.044، مع توقع تحقيق مستوى نمو يقدر بـ 4% ومعدل عجز للميزانية يقدر بـ 4.5% من الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى حصر مستوى التضخم في حدود 2 %.

وزارة الاقتصاد والمالية تنشر ميزانية المواطن لمشروع قانون المالية لسنة 2023

الصحراء المغربية-2022/11/16

نشرت وزارة الاقتصاد والمالية على موقعها الإلكتروني، ميزانية المواطن لمشروع قانون المالية لسنة 2023.

وتهدف هذه الوثيقة المبسطة إلى ضمان فهم أفضل لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة ولمختلف مقتضياته. وتتطرق هذه الوثيقة بالتفصيل إلى التوجهات الأربعة لمشروع هذا القانون، وهي ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار، وتكريس العدالة المجالية، واستعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات. كما تستعرض التدابير الجبائية والجمركية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2023، موضحة في هذا الصدد أن "هذه التدابير يتم اعتمادها سنويا من خلال مقتضيات قانون المالية، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتعزيز تحصيل الموارد العمومية وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للمواطنين". من جهة أخرى، تقدم ميزانية المواطن على شكل خطاطات وبصورة موجزة التوقعات الماكرواقتصادية، أي التوقعات المتعلقة بالموارد والنفقات وكذا حاجيات تمويل ميزانية الدولة. كما تسلط الضوء على النفقات الضريبية مع التركيز على تصنيف نفقات الدولة.

المغرب يقر إجراءات جمركية جديدة لتسهيل استيراد الحليب والزبدة من الخارج

هسبريس-2022/11/28

في ظل استمرار نقص مادة الحليب في السوق المغربية، وضعت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إجراءات جديدة تهم استيراد الحليب منزوع الدسم والزبدة، ترمي إلى تيسير استيراد المادتين المذكورتين.

وبموجب الإجراءات الجديدة التي اتخذتها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الواردة ضمن دورية صادرة عنها، حول دراسة تسعير المواد المستوردة، فإن الرسوم الجمركية المطبقة على استيراد الحليب منزوع الدسم والزبدة ستتحملها الدولة.

وتبعا لذلك، ستتغير منظومة الرسوم والضرائب المطبقة على المادتين المذكورتين، حيث ستتحمل الدولة ضريبة حقوق الاستيراد (DI)، والضريبة على القيمة المضافة، في حين سيتحمل المستوردون باقي الرسوم والضرائب المستحقة لفائدة إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

وتم الشروع في تطبيق هذا الإجراء الجديد المتعلق بتحمل الدولة لجزء من رسوم استيراد الحليب منزوع الدسم المجفف ابتداء من 17 نونبر 2022، وسيستمر تطبيقه إلى غاية متمّ شهر أكتوبر المقبل.

ويشهد السوق المغربي نقصا كبيرا في مادة الحليب التي لم تعد متوفرة في الأسواق الكبرى، في حين يشتكي التجار الصغار من إقدام شركات إنتاج الحليب على إلزامهم بشراء مشتقات أخرى مقابل تمكينهم من حصتهم من الحليب.

النقابة الوطنية للتجار والمهنيين قالت إن بعض الشركات استغلت الظرفية الحالية التي تشهد نقصا في مادة الحليب وفرضت على التجار شروطا خاصة تتنافى ومبدأ حرية السوق والمنافسة.

وبحسب بيان صادر عن المكتب الإقليمي للنقابة المذكورة بالرباط، فإن بعض شركات إنتاج وتوزيع الحليب "اشترطت على التجار اقتناء مجموعة من منتوجاتها التي لا تعرف إقبال المستهلك مقابل التزود بمادة الحليب، وخاصة الحليب الكامل UHT".

واعتبرت الهيئة النقابية ذاتها أن إلزام الشركات التجار باقتناء مجموعة من منتجاتها مقابل تمكينهم من مادة الحليب، "يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المنافسة، حيث تتكدس هذه المادة في الأسواق الكبرى"، معبّرة عن رفضها لما سمّته "استعباد التاجرات والتجار عن طريق إرغامهم باقتناء سلع لا تعرف إقبال المستهلك".

وكانت وزارة الفلاحة قد أصدرت قرارا يقضي بمنع ذبح سلالات الأبقار المنتجة للحليب من العجلات الصغيرة دون سن الأربع سنوات، المعروفة بصنفيْ "Holstein et montbéliarde".

Fettah Alaoui: Le gouvernement prévoit l'intégration du secteur informel dans le système fiscal

Hespress-14/11/2022

Depuis plusieurs décennies, le secteur informel a constitué, en tant qu'économie parallèle, un grand défi pour le gouvernement marocain qui semble envisager présentement son intégration dans le système fiscal, notamment à la révision de la taxe sur la valeur ajoutée.

C'est d'ailleurs ce qu'a dévoilé, le lundi 14 novembre 2022, la ministre de l'Economie et des Finances, Nadia Fettah Alaoui, lors de la présentation d'un projet de loi de finances devant la commission des finances, de la planification et du développement économique de la Chambre des Conseillers, en précisant que le gouvernement travaille à la réalisation de cette visée à compter de 2024.

D'après les données collectées par Bank Al-Maghrib en 2021, le secteur informel ou en d'autres termes l'économie informelle représente près de 30 % du PIB du Royaume. D'une autre part, plusieurs institutions nationales et internationales estiment qu'entre 60 à 80 % de la population active marocaine exercent délibérément des activités relevant de ce secteur et qui génèrent souvent des revenus importants.

La problématique émanant de cette économie « clandestine » est que de nombreuses entités opèrent dans le noir tout en échappant au paiement des impôts et à l'exigence d'une couverture sociale pour leurs « employés » qui ne peuvent pas bénéficier des mêmes avantages que ceux des activités réglementées. Il est à noter que ces opérateurs informels créent également une sorte de concurrence déloyale au détriment des sociétés structurées et contribuent au déséquilibre des recettes fiscales, des cotisations sociales et surtout de l'économie nationale.

En outre, l'intégration du secteur informel dans le système fiscal et à la révision de la TVA améliorera certainement les conditions de vie de sa population active et permettra d'examiner toutes les mesures des entités concernées, du revenu aux droits des travailleurs tout en compensant le manque au niveau de l'économie nationale.

Ainsi, Fettah Alaoui a indiqué que le projet de loi de finances envisage une réforme globale de l'impôt sur les sociétés, forgée sur un passage progressif à un taux uniforme. Rappelons que ce projet de loi au titre de l'année 2023, dont les amendements ont été approuvés par la Chambre de Représentants vendredi dernier, exige une taxe de de 35 % sur les sociétés dont le bénéfice net est égal ou supérieur à 100 millions de dirhams et de 20 % sur les sociétés dont le bénéfice net est inférieur à 100 millions de dirhams.

L'objectif tracé par cette nouvelle démarche vise à empêcher les grandes entreprises de recourir à l'évasion fiscale. Toutefois, lorsque le bénéfice net réalisé par ces sociétés est inférieur à cent millions de dirhams, le taux de 20 % ne leur est applicable que si ledit bénéfice net reste inférieur à ce montant pendant trois exercices comptables consécutifs.

Métallurgie. Ryad Mezzour veut des plans appropriés à chaque branche du secteur

Challenge - 15/11/2022

Le ministre de l'Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour, estime que la redynamisation de l'écosystème des industries métallurgiques, mécaniques et électromécaniques (IMME) nécessite la mise en place de plans appropriés à chaque branche.

Pour redonner une nouvelle dynamique à l'écosystème des industries métallurgiques, mécaniques et électromécaniques (IMME), il faudra mettre en place des plans appropriés à chaque branche, a fait remarquer le ministre, le 15 novembre 2022, lors de l'événement « Les mardis des branches», organisé à Casablanca par la Fédération des industries métallurgiques, mécaniques et électromécaniques (FIMME). Pour lui, le but final est d'adopter une approche participative et responsable, impliquant l'ensemble des parties prenantes dans une démarche constructive, innovante et pérenne.

« L'objectif est de contribuer à la réussite de la nouvelle vision pour un Maroc industriel compétitif et socialement responsable et un secteur privé fort et pourvoyeur d'investissement, d'innovation, de valeur ajoutée, et d'emploi », a souligné le ministre lors de cette première édition dédiée à la branche de la Construction Métallique et de la Chaudronnerie (CMC).

Il a aussi mis en exergue la place stratégique de ce secteur dans l'économie nationale, et a indiqué que cette initiative a pour but de mettre la lumière sur les contraintes et les problématiques entravant le développement de ces branches et d'identifier les opportunités et le potentiel de croissance liés au contexte national et international, tout en s'inspirant des modèles réussis dans d'autres pays.

Pour sa part, le président de la FIMME, Abdelhamid Souiri, considère que ce secteur est important pour l'économie marocaine, notant toutefois qu'il subit une vague de contraintes et de freins surtout suite aux crises actuelles qui ont accentué les tensions sur l'ensemble de la profession. « Dans ce contexte, la fédération s'inscrit dans une logique de redynamisation des IMME, une priorité partagée par l'ensemble des confrères de la profession, afin de surmonter tous les défis auxquels ce secteur et ces entreprises font face », a-t-il soutenu.

3.310 tonnes de marchandises refoulées aux frontières

Aujourd'hui LE MAROC-21/11/2022

Les détails des produits les plus concernés par l'interdiction d'entrée sur le territoire en 2022

La liste des produits refoulés commence à s'allonger en raison du durcissement des contrôles et l'entrée en vigueur de nouvelles normes de qualité au Maroc pour la protection du consommateur.

Les autorités durcissent le contrôle aux frontières contre les importations potentiellement dangereuses. Ce sont ainsi des milliers de tonnes de produits importés de l'étranger qui ont été refoulées par les autorités compétentes dans les postes frontières du Royaume. Au total, le ministère de l'industrie et du commerce annonce que pas moins de 3.310 tonnes ont été interdites d'entrée sur le territoire national au cours de ces derniers mois. La même source précise que le nombre des dossiers traités par les autorités a atteint 80.031. Concernant les produits ayant été les plus touchés par les procédures d'interdiction de commercialisation et d'entrée sur le territoire en 2022, il y a deux catégories. La première concerne les marchandises qui se retrouvent souvent sur la liste chaque année comme les chargeurs de téléphones portables ou encore les chauffe-eaux à gaz. Ces deux derniers ont provoqué par le passé des drames avec de nombreuses victimes et parfois même des familles entières. Cela dit, la liste des produits refoulés commence à s'allonger en raison du durcissement des contrôles et l'entrée en vigueur de nouvelles normes de qualité au Maroc pour la protection du consommateur. Dans la deuxième catégorie de produits les plus refoulés figurent les chaussures, les tissus, les pneus à la fois pour les bicyclettes et les motocycles, mais également les tapis ou encore les vitres de protection pour les voitures.

Protection du consommateur, la loi amendée

Mais les autorités veulent aller encore plus loin en 2023. Le plan d'action du ministère de l'industrie et du commerce prévoit le renforcement du système de contrôle aux frontières en plus de durcir le dispositif aux niveaux national et local en ciblant d'une manière prioritaire les marchandises ou autres produits présentant un potentiel risque pour la santé du consommateur ainsi que les pratiques frauduleuses. De plus, il sera question au cours de l'année prochaine de l'élaboration d'une nouvelle loi sur la protection du consommateur à travers le renforcement des droits de ces derniers et l'accompagnement des associations ou fédération de protection des consommateurs. Un autre axe de travail a été identifié pour les mois à venir. Il s'agit du système de normalisation marocain. Les responsables veulent préparer le terrain dès 2023 devant la reconnaissance internationale du système national d'homologation à travers la réalisation d'une évaluation préliminaire de la part des auditeurs internationaux de l'Organisme arabe d'homologation.

Le plan d'action comprend en outre l'adoption de la politique nationale de normalisation de la part de l'Institut supérieur de normalisation. Les autorités veulent ainsi mettre le paquet au cours des prochains mois avec comme principaux objectifs de protéger la santé et la sécurité des consommateurs nationaux ainsi que mettre à l'abri la production locale contre les pratiques frauduleuses ou anticoncurrentielles de la part des produits importés de l'étranger.

Contrôle à l'importation

En application de la loi n° 24-09, tout produit industriel assujetti à une réglementation technique nationale et importé en vue d'être mis à disposition sur le marché national doit apporter la preuve de sa conformité à la réglementation applicable en vigueur. Le ministère de l'industrie et du commerce a procédé à la refonte de son système de contrôle des produits industriels à l'importation. L'objectif est d'assurer une meilleure protection du consommateur, une plus grande fluidité dans les opérations d'importation des produits industriels et une concurrence loyale entre les opérateurs. Le nouveau système repose sur le recours à des organismes d'inspection, dans le cadre de la mise en œuvre de la loi n° 24.09 relative à la sécurité des produits et des services et conformément à l'arrêté n° 3873-13 du 22 safar 1435 (26 décembre 2013) relatif à l'agrément des organismes d'évaluation de la conformité. Cinq sociétés d'inspection ont été agréées en tant qu'organismes d'évaluation de la conformité.

Surveillance du marché

La surveillance du marché est l'outil fondamental pour l'application des dispositions de la loi n° 24-09 relative à la sécurité des produits et des services. La surveillance du marché veille à la protection du consommateur contre les risques liés à l'usage des produits industriels mis à disposition sur le marché national, autres qu'agroalimentaires et pharmaceutiques. Elle permet aussi de préserver les intérêts des différents opérateurs économiques (fabricants, importateurs et distributeurs) en réunissant les conditions propices à la concurrence loyale au niveau du marché local, par la veille au respect des obligations qui incombent à chacun et le recours éventuel aux sanctions pouvant aller jusqu'à la destruction des produits frauduleux. A ce titre, les opérateurs économiques sont tenus de ne mettre à disposition sur le marché que des produits répondant aux exigences essentielles de sécurité telles que définies dans la réglementation technique applicable (normes obligatoires, règlements techniques, …).

المغرب ضمن أربع دول تستحوذ على ثلاثة أرباع الاستثمارات في الطاقات المتجددة بإفريقيا (تقرير)

اليوم24 - 2022/11/09

سجلت الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة العام 2021 مستوى "مقلقا جدا" هو الأدنى منذ 11 عاما في إفريقيا، رغم القدرات الهائلة لهذه القارة، وفق ما ذكر تقرير صادر عن "بلومبرغ أن إي أف BloombergNEF "، خلال مؤتمر شرم الشيخ حول المناخ (كوب27).

وأوضح التقرير خلال المؤتمر الذي يعقد تحت عنوان "كوب إفريقيا"، أن "2,6 مليار دولار فقط استثمرت في طاقة الرياح والطاقة الشمسية والحرارة الجوفية ومشاريع طاقة متجددة أخرى في 2021، وهذا هو الأدنى منذ 11 عاما."

وارتفعت الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة في العالم بنسبة 9% على مدار سنة، لتصل إلى أعلى مستوى لها العام الماضي، إلا أنها تراجعت بنسبة 35 % في إفريقيا التي لا تمثل سوى 0,6% من 434 مليار دولار استثمرت في الطاقة المتجددة عبر العالم.

وقالت مؤسسة بلومبرغ، إن هذا التراجع في القارة الإفريقية حيث يرتكز إنتاج الكهرباء بشكل واسع على مصادر الطاقة الأحفورية الملوثة والمكلفة، يحصل رغم الموارد الطبيعية الاستثنائية في إفريقيا والطلب المتزايد على الكهرباء وتحسن البيئة السياسية."

وتتمتع إفريقيا بقدرة واضحة في مجال الطاقة الشمسية، إلا أنها تساهم في 1,3 % من قدرات الإنتاج العالمية لمصدر الطاقة هذا.

وشدد التقرير أيضا على وجود تركز كبير للاستثمارات في بعض الدول، لا سيما جنوب إفريقيا ومصر وكينيا والمغرب التي تستحوذ وحدها منذ العام 2010 على ثلاثة أرباع إجمالي المبالغ المستثمرة تقريبا.

وقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص بالتحرك المناخي مايكل بلومبرغ، "الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة في إفريقيا عند مستوى متدن ومقلق."

وأضاف "لتغيير هذا الوضع، نحتاج إلى مستويات تعاون جديدة لتحديد مشاريع طاقة نظيفة قابلة للاستمرار وتوفير التمويل لها من القطاع الخاص مع دعم حكومي لتحويل قدرة إفريقيا لتكون القائدة العالمية للطاقة النظيفة إلى واقع."

وحدد معدو التقرير "عوائق" تحد من انتشار مصادر الطاقة هذه في إفريقيا مثل غياب الاطلاع على الفرص في القطاع من جانب المستثمرين المحليين والنقص في التخطيط.

واقترح التقرير الاستفادة من خبرات دول أخرى نجحت في تجاوز هذه العوائق ذاكرا خصوصا استدراجات العروض في البرازيل وجهود بنك التنمية الوطني في المكسيك.

كوب27 .. المغرب وشركاء أوروبيين يتفاهمون حول خارطة طريق لتجارة الكهرباء المستدامة

الصحراء – 2022/11/09

جرى على هامش أشغال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الامم المتحدة بشأن المناخ ، (6-18 نونبر) التوقيع على مذكرة تفاهم تتعلق بخارطة طريق تجارة الكهرباء المستدامة، بين المغرب وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال.

وحضر حفل توقيع الاتفاقية ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ويوشين فلاسبارث، كاتب الدولة في الوزارة الفيدرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية بجمهورية ألمانيا الفيدرالية، وستيفان كروزات، سفير فرنسا المسؤول عن المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ والطاقة المتجددة ومنع مخاطر المناخ، ومانويلا فرانكو، سفيرة البرتغال في مصر، وألفارو إيرانزو غوتيريز، سفير إسبانيا في مصر، وكريستيان بيرغر، رئيس ممثلية الاتحاد الأوروبي بمصر، وناصر كامل، السفير الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، وبول نومبا أم، المدير الإقليمي للبنية التحتية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.

وتهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية وشركائها الأوروبيين في مجال الطاقة، وتندرج في إطار خارطة الطريق لتجارة الكهرباء المستدامةSet Roadmap ، التي تم إحداثها من طرف المغرب وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال خلال مؤتمر الأطراف COP22 الذي عقد بمراكش سنة 2016، والذي يهدف إلى فتح أسواق الطاقة المتجددة الخاصة بهذه الدول أمام بعضها البعض.

كما تأتي بعد توقيع الإعلان المشترك في بروكسل في دجنبر 2018 والذي يحدد خططا لإزالة الحواجز التجارية والمادية أمام اتفاقيات شراء الطاقة للشركات – CPPA.وستتيح هذه المذكرة مواصلة العمل من أجل تكامل أسواق الكهرباء الخضراء في الدول الخمس.

وستعطى الأولوية لتطوير الاتفاقيات الخضراء لشراء الطاقة للشركات عبر الحدود، وهي عقود ثنائية بين المنتجين والمصنعين لبيع الكهرباء من مصادر متجددة، والتي تجذب اهتماما متزايدا من كبار المصنعين، بما في ذلك الموجودين في القارة الأوروبية.

وبهذه المناسبة أكدت ليلى بنعلي أن توقيع مذكرة التفاهم هذه يمثل الإرادة المشتركة للدول الخمس لتعزيز المبادلات على نطاق أوسع من الطاقات النظيفة والصديقة للبيئة. وأضافت أن هذه الاتفاقية تأتي في الوقت المناسب لدعم مختلف الإجراءات المتخذة على جانبي المتوسط لتشجيع إنتاج واستهلاك الطاقة النظيفة.

كوب 27 .. توقيع اتفاقية للتعاون بين مصر والمغرب في مجال البيئة والتنمية المستدامة

منارة-2022/11/10

تم يوم الخميس 10 نونبر بشرم الشيخ توقيع اتفاقية للتعاون بين مصر والمغرب في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وذلك على هامش فعاليات المؤتمر ال 27 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتأتي هذه الاتفاقية التي وقعتها السيدتان ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وياسمين فؤاد وزيرة البيئة المصرية، إيمانا من البلدين بضرورة تظافر الجهود على المستويين الوطني والعربي لحماة البيئة وإدراكا منهما بتشابه التحديات البيئية بالبلدين.

ويأخذ الاتفاق بعين الاعتبار التطورات الأخيرة في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي، ويتمحور حول تنفيذ أنشطة للتعاون من خلال آليات عدة، من بينها تبادل الخبرات والمعلومات والاطلاع على الاستراتيجيات والسياسات البيئية بالبلدين، وتشجيع الشراكات على مستوى الخبراء الفنيين وبين جميع الأطراف التي تعمل في مجال حماية البيئة بالبلدين.

كما يتضمن الاتفاق تنفيذ دراسات ومشاريع بيئية مشتركة، وكذا تنسيق المواقف بين البلدين من خلال الحضور والمشاركة وتبادل الآراء في اجتماعات جامعة الدول العربية وجميعة الأمم المتحدة للبيئة وباقي المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية (منظمات المجتمع المدني المعنية بالبيئة).

ويرتكز الاتفاق على عدة مجالات، أبرزها الإطار المؤسساتي والتشريعي للبيئة والتنمية المستدامة، والتقييم البيئي للمشاريع والتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية، وتطوير الطاقات المتجددة والتدبير المندمج للمناطق الساحلية ومكافحة التلوث البحري والإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة والخطرة العابرة للحدود.

وفضلا عن ذلك، يتضمن الاتفاق التعاون في مجال التدبير المندمج للمحميات الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجي وإعادة تأهيل النظم البيئية، والتخطيط البيئي للتنمية المستدامة للمناطق الحضرية والقروية، ومؤشرات البيئة والتنمية المستدامة والتربية البيئية والتكنولوجيا الحديث والابتكار البيئي والاقتصادات البيئية.

تجدر الإشارة إلى أن المغرب ومصر تربطهما علاقات متميزة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية، تتسم بالتفاهم والتنسيق المستمر في ملفات العمل الوطني والاقليمي والدولي المشترك، والمتمثلة في توظيف العلاقات الدولية في دعم الاستقرار والتنمية بالبلدين والانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من التجارب المختلفة.

كوب 27 " بشرم الشيخ ... الإشادة بريادة المغرب في مجال التكنولوجيا النظيفة وريادة الأعمال"

MAP وكالة المغرب العربي للأنباء -2022/11/10

أشاد المشاركون في فعالية دولية على هامش مؤتمر المناخ بشرم الشيخ "كوب 27" بريادة المغرب في مجال التكنولوجيا النظيفة وريادة الأعمال والحلول المبتكرة الخضراء ، مؤكدين أن المغرب راكم في هذا المجال تجربة تشكل مصدر إلهام بالنسبة لبقية الدول الإفريقية.

وسلطت الفعالية التي استضافها الجناح المغربي ب "كوب 27" تحت عنوان " النهوض بالابتكار في التكنولوجيا النظيفة وريادة الأعمال "، الضوء على الأهمية التي تكتسيها التكنولوجيا النظيفة في التصدي للتغيرات المناخية ، وعلى التجارب الإفريقية الرائدة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد ، استعرضت السيدة ليلى بنعلي ، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ، تجربة المغرب في مجال التكنولوجيا النظيفة وريادة الأعمال والتي يتم تفعيلها بدعم من صندوق البيئة العالمية (GEF) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI).

وقالت إن هذا البرنامج يهدف إلى دعم الابتكار في التكنولوجيات وتعزيز المقاولة الخضراء فيما يتعلق بتثمين النفايات ، والتدبير المعقلن للمياه ، والنجاعة الطاقية، والطاقات المتجددة، والبنايات الخضراء.

وتابعت أنه تمت تعبئة العديد من الفاعلين والمتدخلين لإنجاح هذا البرنامج الذي تم في إطاره تقديم الدعم المالي لفائدة أزيد من 120 من المقاولات الناشئة التي تنشط في عدة قطاعات ذات الصلة بالابتكار في الانتقال الطاقي والمناخ.

وأبرزت الوزيرة استعداد المغرب تقاسم تجاربه في هذا المجال مع الدول الإفريقية الصديقة ، ودعت مسؤولي هذه الدول لزيارة المملكة للاطلاع على البنيات التحتية المتطورة التي تتوفر عليها في هذا المجال. ودعت أيضا لإبراز صورة موحدة ومبتكرة ومتجددة للقارة الإفريقية ، تمحو الصورة النمطية السائدة عنها ، مؤكدة أيضا في ذات السياق أهمية العمل على جذب الاستثمارات ذات الصلة بالتغيرات المناخية.

من جهته ، ذكر السيد طارق مطيرة ، مدير إدارة الطاقة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، بأهمية إطلاق مشروع إفريقي لتنمية الريادة في طاقات وتكنولوجيا الصناعات النظيفة والطاقة المتجددة ، مضيفا أن المغرب كان رياديا في تفعيل خطط تنمية الطاقات المتجددة. وأشار إلى أن تجربة المغرب تعتبر كذلك ملهمة في مجال تشجيع ودعم الريادة بين الشباب والنساء والشابات وفي تحفيز المواهب وتشجيع إحداث شركات تقدم حلولا مبتكرة في مجال العمل المناخي. ودعا إلى تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية في البلدان الإفريقية حتى تتلائم مع التوجهات العالمية في مجال الابتكار ، مضيفا أن تكلفة الإنتاج المرتفعة تشكل أيضا عائقا كبيرا في وجه الاستثمار في مجال التكنولوجيا النظيفة في إفريقيا .

أما وزير البيئة والتنمية المستدامة والانتقال الطاقي بالسينغال ، السيد أليون نداي ، فتحدث عن تجربة بلاده في مجال التكنولوجيا النظيفة ، مبديا امتنانه لصندوق البيئة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمواكبتهما الحكومة السينغالية بهذا الشأن. وقال إن رفع التحدي المرتبط بالتغيرات المناخية يكتسي اليوم طابعا استعجاليا من أجل بلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر باريس للمناخ لا سيما احتواء الاحترار العالمي في أقل من 1.5 درجة.

وشدد الوزير السينغالي على أن بلوغ هذا الهدف يفرض على بلدان القارة الاستفادة القصوى مما يتيحه الابتكار والتكنولوجيا من حلول وبدائل.

من جهته ، استعرض وزير العلوم والتكنولوجيا النيجيري ، هنري اكشوكيو ، تجربة بلاده في مجال الانتقال الطاقي والتدابير التي اتخذتها للتصدي للتغيرات المناخية.

وسجل أهمية تنسيق الجهود بين الدول الإفريقية وإرساء شراكات من أجل مواجهة أكثر فعالية ونجاعة للتحديات المشتركة التي تعرفها القارة.

ودعا باقي المتدخلون ، أصحاب المصلحة ، المهتمين من البلدان الشريكة بالبرنامج العالمي للابتكار في التكنولوجيا النظيفة ، والكيانات المنفذة والمستفيدين ، لتهيئة الظروف المواتية في الاقتصادات النامية والناشئة لازدهار ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا النظيفة وتمكين النساء والشباب بشكل خاص. وأكدوا على أهمية توفير منصة لمشاركة وتقاسم المعرفة والدروس المستفادة من الدورات السابقة للبرنامج العالمي للابتكارات في التكنولوجيا النظيفة. وشددوا أيضا على أهمية العمل على تبادل المعرفة والخبرة حول فرص صناعة التكنولوجيا النظيفة بين الهيئات الحكومية والخبراء وقادة الفكر والمستفيدين. كما لفتوا إلى ضرورة زيادة الوعي بأهمية تعزيز ابتكار التكنولوجيا النظيفة والنظم الإيكولوجية لريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، ودعم نهج "اليونيدو" لتطوير التكنولوجيا النظيفة. وأبرزوا ، أيضا ، أهمية تعزيز فرص التعاون المشترك بين المانحين وشركاء الاستثمار والقطاع الخاص من جهة ، والبرنامج العالمي للابتكارات في التكنولوجيا النظيفة من جهة أخرى.

ويستهدف برنامج التكنولوجيا النظيفة والابتكار ، الذي تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الجهات المناحة الحالية والمحتملة مستقبلا، والمساهمين والمستفيدين في مرفق البيئة العالمي بما في ذلك وزراء الدول الشريكة للمرفق ، وصانعي السياسات المشاركين في قمة المناخ الحالية ، والشركاء المحتملين من القطاعين الخاص والمصرفي وغيرهم. كما يهدف إلى دعم الحلول المبتكرة ومواكبة إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التمويل وعقد شراكات مع القطاع الخاص، وتمكين المرأة والشباب. ويعزز البرنامج ، الأنظمة البيئية الوطنية والعالمية للابتكار وريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا النظيفة ، ويعد أكبر برنامج لتسريع التكنولوجيا النظيفة للاقتصادات الناشئة والنامية ويتم تنفيذه وتطويره في 15 بلدا ، هي المغرب وكمبوديا وإندونيسيا وكازاخستان ومولدوفا ، ومنغوليا ونيجيريا وناميبيا وباكستان والسنغال وجنوب إفريقيا وتركيا وأوكرانيا وأوروغواي وفييتنام.

وبالفعل دعم البرنامج حتى الآن أكثر من 1350 شركة ناشئة ، 35 بالمائة منها تقودها نساء ، وذلك على مدار السنوات الثماني الماضية.

MeM en Belgique: des investissements prévus au Maroc d'environ 2 milliards €

HESPRESS-10/11/ 2022

Un groupe de Marocains entrepreneurs du Monde (MeM) de la région flamande en Belgique envisagent de réaliser des investissements au Maroc d'un montant global d'environ 2 milliards d'euros dans les 6 à 12 prochains mois, a annoncé, jeudi à Casablanca, le président de MeM by CGEM (Confédération générale des entreprises du Maroc), Karim Amor.

« Une réunion globale s'est tenue entre la CGEM et une délégation de MeM pour élaborer une feuille de route relative au déroulement et à la concrétisation de ces investissements, d'un montant global entre 1,5 milliard et 2 milliards d'euros, prévus dans les 6 à 12 prochains mois dans toutes les régions du Maroc, notamment la région de Dakhla-Oued Ed-Dahab en matière d'éolien, de gestion portuaire et de transport du gaz », a fait savoir Amor dans une déclaration à la presse à l'issue d'une rencontre tenue entre la délégation de MeM en Belgique et la CGEM.

Ces MeM ont créé un consortium pour à la fois venir investir eux mêmes au Maroc et amener avec eux les entreprises de leurs régions pour investir dans des projets concrets au Maroc, a-t-il indiqué.

De son côté, Said Bouharrak, membre de la délégation et président du groupe Durcim, a présenté les différents projets à travers lesquels des entreprises belges envisagent d'investir au Maroc, notamment dans les secteurs de l'agriculture, la gestion portuaire, le stockage et le transport du gaz naturel, l'hydrogène, l'énergie éolienne et le recyclage.

Dans une déclaration à la presse, Bouharrak a évoqué notamment un projet dans le secteur agricole, portant sur l'exportation de viande rouge, faisant savoir que « le changement des conditions en Europe concernant l'abattage rituel présentent une occasion réelle pour commencer à faire de l'export ».

Il a relevé dans ce sens que des partenaires flamands envisagent de réaliser cet investissement d'un montant d'environ 314 millions d'euros répartis sur tout le Maroc, ajoutant que « des partenaires marocains vont coopérer avec nous de bout en bout pour arriver à donner une certaine qualité et répondre au rapport de traçabilité et d'hygiène ».

En outre, une autre entreprise veut s'installer au Maroc pour lancer un projet de recyclage du plastique (plastic to fuel), avec un investissement de presque 150 millions d'euros, en vue de contribuer à résoudre le problème des déchets plastiques, alors qu'une autre entreprise entend investir dans un projet portant sur le recyclage des déchets et des débris de construction…

Pour sa part, le président de la CGEM, Chakib Alj, a souligné, lors de son intervention, le potentiel que représente le Maroc pour les investisseurs étrangers, faisant part de la volonté de la Confédération à se mobiliser et à accompagner les entreprises pour concrétiser tous ces projets.

MAROC-FRANCE: COMMENT LES RESTRICTIONS SUR LES VISAS BLOQUENT LE BUSINESS

Le 360 -14/11/ 2022

Les refus de visas pour la France affectent également les transporteurs. La tension reste vive et le business de nombreux professionnels du transport international routier (TIR) est sérieusement entamé. Cet article est une revue de presse tirée du quotidien Les Inspirations Eco.

Les restrictions de visas imposées par le France ne concernent pas que les particuliers ou les étudiants. De nombreux opérateurs économiques en sont également affectés. A commencer par les professionnels du transport international routier (TIR). Aujourd'hui encore, ils montent au créneau pour fustiger ces mesures qui nuisent considérablement à leur activité, indique le quotidien Les Inspirations Eco dans son édition du mardi 15 novembre.

«La problématique des visas se pose depuis maintenant plus d'un an et elle est, désormais, propre à la France. Elle impacte, notamment, les chauffeurs exerçant leur activité à l'international», regrette Driss Bernoussi, président de la commission Transport et logistique au sein de la CGEM, cité par le quotidien.

Cette situation est source de problèmes majeurs du fait qu'elle impose des charges supplémentaires aux opérateurs qui sont obligés d'engager plus de chauffeurs pour couvrir d'autres trajets. «Or, chaque dossier de demande de visa coûte entre 1.200 et 1.300 DH, des frais non remboursés aux demandeurs.

Si on ne connaît pas jusqu'ici le nombre de demandes rejetées, les opérateurs parlaient, en novembre dernier, d'un taux de refus par les consulats français très élevé», précise le quotidien.

Ces gymnastiques opérationnelles importantes engendrent des coûts supplémentaires dans le contexte actuel marqué par une crise énergétique et l'explosion des prix des matières premières. Elle se traduit par un effet boule de neige sur le coût du transport. Un camion immobilisé engendre d'énormes pertes pour les conducteurs, avec des coûts variant de 3.000 à 3.500 dirhams par jour.

Driss Bernoussi déplore à ce titre une absence de transparence quant aux critères d'attribution des visas, «qui relève de l'arbitraire». Ceci dit, les transporteurs ne sont pas seuls dans leur combat.

La semaine dernière, lors d'une visite au Maroc, un groupe de députés et d'élus français a demandé que les deux pays «dépassent» cette crise des visas Schengen refusés aux ressortissants marocains. La crise dure depuis plus d'une année, lorsque le gouvernement français a décidé de réduire le nombre de visas octroyés aux Marocains de 50%, pour faire pression sur le Royaume dans le dossier du rapatriement de certains de ses ressortissants indésirables.

Foires et Rencontres

05

FOIRES ET SALON EN EUROPE

(16 Decembre 2022– 15 Janvier 2023)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
SALÓN DEL VEHÍCULO DE OCASIÓN Salon de l'automobile d'occasion	bi-annuel	**Valladolid (Espagne)**Feria de Valladolid	16/12/2022 3 jours
KUBAN Salon de la vente en gros et au détail de tous types d'aliments et de matières premières pour leur fabrication	annuel	**Sotchi (Russie)**Grand Hotel Pearl (Zhemchuzhina), Sochi .	22/12/2022 4 jours
BAUMESSE ESSEN Salon de la maison du bâtiment, de la rénovation et des économies d'énergie	annuel	**Essen (Allemagne)**Messe Essen	06/01/2023 3 jours
KARAVANIST Salon du caravaning d'Istanbul. Véhicules et équipements	annuel	**Istanbul (Turquie)**Tüyap Fair Convention and Congress Center	07/01/2023 9 jours
HORECAVA Salon international de l'hôtellerie et de la restauration	annuel	**Amsterdam (Pays-Bas)**RAI International Exhibition and Congress Centre	09/01/2023 4 jours
HEIMTEXTIL Salon international des textiles d'ameublement et de la maison	annuel	**Francfort (Allemagne)** Exhibition Centre Frankfurt	10/01/2023 4 jours
THE LONDON TEXTILE FAIR Le plus grand salon du textile de Londres. Le 'London Textile Fair' est la première plateforme du Royaume-Uni pour les tissus de mode et les accessoires vestimentaires	bi-annuel	**Londres (Royaume-Uni)** Business Design Centre Islington	10/01/2023 2 jours
JUNIOSHOW Salon international des articles et vêtements pour les bébés et enfants	annuel	**Bursa (Turquie)** Tüyap Bursa International Fair and Congress Center	11/01/2023 4 jours
BRUSSELS INTERNATIONAL MOTOR SHOW Salon international de l'automobile. Le Salon de l'Auto de Bruxelles vise à la fois les visiteurs professionnels et le grand public à la recherche de véhicules utilitaires légers, de véhicules de loisirs, de motos ou encore de Dream Cars	annuel	**Bruxelles (Belgique)** Brussels Exhibition Centre	12/01/2023 11 jours
GREEK JEWELRY SHOW Salon de la joaillerie grecque	annuel	**Athènes (Grèce)** MEC - Mediterranian Exhibition Center	13/01/2023 4 jours
CMT Salon international de la caravane, de la voiture et du tourisme	annuel	**Stuttgart (Allemagne)** New Stuttgart Trade Fair Centre	14/01/2023 9 jours

FOIRES ET SALON EN AFRIQUE - MOYEN-ORIENT

(16 Decembre 2022– 15 Janvier 2023)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
DAR DECO - SALON DE LA DÉCORATION ET DU DESIGN Salon de la décoration, du design et du luminaire	bi-annuel	**Tunis (Tunisie)** Parc des expositions du Kram	16/12/2022 10 jours
TEXSTYLE EXPO Salon international du textile, habillement, cuir & Equipements	annuel	**Alger (Algérie)** CIC Alger - Centre International des Conférences	19/12/2022 3 jours
AUTUMN FAIR BAHRAIN Salon d'automne des biens de consommation	annuel	**Manama (Bahreïn)** Bahrain International Exhibition & Convention Centre (BIECC)	22/12/2022 9 jours
STEELFAB Salon du Moyen-Orient pour les industries de la métallurgie, du travail des métaux et de la fabrication d'acier	annuel	**Sharjah (Émirats Arabes Unis)** Expo Centre Sharjah	09/01/2023 4 jours

https://www.eventseye.com

FOIRES ET SALON EN AMÉRIQUE

(16 Decembre 2022– 15 Janvier 2023)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
INTERNATIONAL CES Salon international de l'électronique et des technologies grand public	annuel	**Las Vegas, NV (USA)** Las Vegas Convention Center	05/01/2023 4 jours
OUTDOOR RETAILER MARKET Salon des vêtements innovants, des vêtements techniques, de la chaussure et de ses accessoires	bi-annuel	**Salt Lake City, UT (USA)**	10/01/2023 3 jours
COLUMBIA HOME BUILDING & REMODELING EXPO Salon de la construction et de la rénovation	annuel	**Columbia, SC (USA)** Columbia Metropolitan Convention Center	13/01/2023 3 jours
LOUISVILLE BUILD, RENOVATE & LANDSCAPE EXPO Salon de la construction, de la rénovation et du jardin	annuel	**Louisville, KY (USA)** Kentucky International Convention Center	13/01/2023 3 jours
UTAH INTERNATIONAL AUTO EXPO Salon international de l'automobile à Salt Lake City	annuel	**Sandy, UT (USA)** Mountain America Expo Center	13/01/2023 4 jours

FOIRES ET SALON EN ASIE - PACIFIQUE

(16 Decembre 2022– 15 Janvier 2023)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
PACKPLUS SOUTH Salon de l'emballage, du process et de la supply chain. PACKPLUS SOUTH vise à réunir les fabricants et les fournisseurs mondiaux de machines, de matériel et de services pour l'alimentation, l'industrie pharmaceutique et l'industrie de l'emballage	annuel	**Bangalore (Inde)** Bangalore International Exhibition Centre (BIEC)	16/12/2022 3 jours
WOOD & FURNITURE ASIA Salon leader du Pakistan pour les machines pour le bois et les meubles	annuel	**Karachi (Pakistan)** Karachi Expo Centre	17/12/2022 3 jours
ALL CHINA LEATHER EXHIBITION – ACLE Salon international du cuir. Le ALL CHINA LEATHER EXHIBITION est un salon spécialisé dans les matières premières, procédés chimiques, machines de tannerie, machines pour la fabrication des chaussures, composants et matériaux synthétiques	annuel	**Shanghai (Chine)** Shanghai New International Expo Centre	20/12/2022 3 jours
AUTOMECHANIKA SHANGHAI Salon professionnel international chinois des pièces détachées et accessoires pour l'industrie automotive, des équipements pour garages et stations services	annuel	**Shanghai (Chine)** National Exhibition and Convention Center	20/12/2022 4 jours
DMP - CHINA (DONGGUAN) INTERNATIONAL PLASTICS, PACKAGING & RUBBER EXHIBITION Salon international des plastiques, du caoutchouc et de l'emballage	annuel	**Shenzhen (Chine)** Shenzhen World Exhibition & Convention Center	27/12/2022 4 jours
HONG KONG INTERNATIONAL STATIONERY FAIR Salon international de Hong-Kong pour la papeterie	annuel	**Hong-Kong (Hong Kong)** Hong Kong Convention & Exhibition Centre	09/01/2023 4 jours
GAPEXPO Salon international des accessoires de mode et de l'emballage. Produits, machines et matières premières	annuel	**Dhâkâ (Bangladesh)** International Convention City Bashundhara	11/01/2023 4 jours

https://www.eventseye.com

ASMEX
الجمعية المغربية للمصدرين
Association Marocaine des Exportateurs

e-Xport MOROCCO

AMDIE
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات و الصادرات

MISSION B2B SENEGAL

EN MARGE DE LA FIDAK

FIDAK
Foire Internationale de Dakar

Une opportunité pour booster vos exportations en direction du marché du Sénégal

INSCRIPTION

bit.ly/B2BDAKAR

www.asmex.org.org
www.e-xportmorocco.com

Du 15 au 31 Décembre 2022

Dakar

يسُر شركة الكرم تقديم دعوة للراغبين بالإشتراك في معرض أزمير الدولي للزراعة وتربية الحيوانات كعارضين ومصنعين في الفترة 01 - 05 فبراير 2023على أرض مدينة أزمير التركية.

يستعد AGROEXPO ، وهو أكبر معارض تركيا من بين أكبر أربعة معارض دولية للزراعة والثروة الحيوانية في أوروبا ، لجمع الزراعة العالمية والتركية للمرة الثامنة عشر بين 01 و05 فبراير 2023.

يستوعب AGROEXPO أهمية الزراعة وتربية الحيوانات على المستوى الوطني و النطاق الدولي. إنه يوفر المستوى العالمي للمنظمات ذات الجودة العالية التي تزيد من الإمكانات القطاعية المتنوعة التي تجعلها تسبق منافسيها بخطوة AGROEXPO .تراقب التطورات المبتكرة على أساس عالمي في المجالات الوطنية والدولية. وستستمر في تقديم الخدمة للمهنيين والممثلين بشكل أفضل.

في هذا الرابط يوجد إتفاقية شراء جناح في معرض إزمير الدولي للزراعة والثروة الحيوانية والمزيد من التفاصيل :
https://drive.google.com/drive/folders/1XetYnWFMdB6XWUA4L4699BZVHJgvwnEt

INDIA @ 75
MISSION 2022
a CII initiative
Azadi Ka Amrit Mahotsav
CII
Confederation of Indian Industry
CII
25th IETF
25th International Engineering and Technology Fair
16 - 18 February 2023 | Pragati Maidan, New Delhi
WHERE TECHNOLOGY MEETS FUTURE
www.ietfindia.in
/ietfIndia

ASMEX
الجمعية المغربية للمصدرين
Association Marocaine des Exportateurs
e-Xport MOROCCO

20 AU 24 FEVRIER 2023

MISSION B2B DUBAI

EN MARGE DU SALON GULFOOD

Agro-alimentaire, produits de la mer transformés & produits de terroir alimentaires.

INSCRIPTION

bit.ly/B2BDUBAI

www.asmex.org
www.e-xportmorocco.com

Prévu les 9 et 10 mars 2023 Un colloque dédié à l'énergie à Fès

Aujourd'hui LEMAROC-18/10/ 2022

Fès abritera début 2023 un colloque international dédié à l'énergie. Organisé sur le thème «Le secteur de l'énergie entre comportements des acteurs et souveraineté énergétique», cet évènement de deux jours prévu les 9 et 10 mars prochain sera initié par le département des sciences économiques et gestion et le laboratoire interdisciplinaire de recherche en économie, finance et management des organisations relevant de la faculté des sciences juridiques, économiques, et sociales de Fès.

«Ces premières journées internationales du secteur de l'énergie, qui s'organiseront autour de conférences plénières et d'ateliers thématiques, visent à rassembler différents acteurs universitaires, institutionnels et professionnels pour échanger autour de leurs expériences et présenter leurs résultats de recherches et/ou d'innovations couvrant différentes thématiques liées à l'énergie», indiquent les organisateurs dans une note de présentation de cette rencontre».

Et de conclure que «les problématiques énergétiques donnent lieu à de multiples débats sur les leviers à actionner pour amener à des transformations durables des pratiques et des modes de vie».

Foires et Rencontres

05

Après la réussite de sa 2ème édition, le Salon de la Transformation Digitale EMEC EXPO revient dans sa 3ème édition et se tiendra les 10 et 11 mai 2023 à l'Hôtel Hyatt Regency Casablanca.

EMEC EXPO est un salon professionnel dédié à la TRANSFORMATION DIGITALE, consacré à l'e-marketing, l'e-commerce, l'hébergement & cloud, l'internet mobile, les réseaux sociaux, internet des objets et technologie.

L'événement rassemble durant 2 jours, les entrepreneurs et décideurs du monde du digital qui viennent partager les innovations, les dernières tendances, leurs connaissances et leurs retours d'expériences lors de conférences et workshops.

POUR RÉSERVEZ VOTRE STAND:
https://emecexpo.ma/exposer/reservez-un-stand/

PIOUR DEMANDEZ VOTRE BADGE
https://buzzevents.co/widget/emec-expo/189/1016/register

Hydrogène vert : l'opportunité pour le Maroc, les potentialités et le plan de développement

LE MATIN- 23/11/2022

La montée en compétitivité des énergies renouvelables au Maroc ouvre de nouvelles perspectives prometteuses notamment dans les domaines du dessalement de l'eau de mer et de la filière émergente de l'hydrogène vert et de ses usages.

Sa Majesté le Roi Mohammed VI, qui a présidé, mardi 22 novembre, une réunion de travail consacrée au développement des énergies renouvelables et aux nouvelles perspectives dans ce domaine, a donné Ses Hautes Instructions à l'effet d'élaborer, dans les meilleurs délais, une «Offre Maroc» opérationnelle et incitative, couvrant l'ensemble de la chaîne de valeur de la filière de l'hydrogène vert au Royaume. La feuille de route nationale sur l'hydrogène vert met en avant les potentialités du Maroc tenant notamment à sa situation géographique optimale et ses ressources exceptionnelles en énergies renouvelables et expose le plan d'action de cette feuille de route articulé autour de trois grands axes.

Le Maroc a des potentialités énormes pour la production de l'hydrogène vert

La baisse du prix du kilowattheure renouvelable, ainsi que l'abondance de sites marocains alliant un fort ensoleillement à des vitesses de vent élevées ouvrent une réelle opportunité pour produire de l'hydrogène et ses dérivés sans CO2. Le World Energy Council (Conseil mondial de l'énergie), qui a estimé dans une étude le marché mondial de l'hydrogène vert et de ses dérivés à 20.000 térawatt-heure (TWh) en 2050 (600 TWh en 2030), a identifié, dans le cadre de son étude «Feuille de route Power-to-X», le Maroc comme un des 6 pays avec un fort potentiel de production et d'exportation d'hydrogène et de dérivés verts, indique-t-on dans la feuille de route nationale sur l'hydrogène vert. L'étude «Opportunités économiques du Power-to-X au Maroc» a quant à elle démontré que le Royaume du Maroc pourrait capter jusqu'à 4% de cette demande mondiale en 2030. Une participation au marché mondial qui serait réduite d'environ 1% d'ici 2050 puisque d'autres pays accéléreront le rythme de développement de cette industrie, souligne la même source.

De même, en matière d'exploration de gisements souterrains d'hydrogène naturel, l'Office national des hydrocarbures et des mines (ONHYM) est en train d'investiguer le potentiel national dans le domaine.

À ce titre, une première étude a permis la mise en évidence de 8 zones d'intérêt, dont 2 zones présentant des suintements de surface d'hydrogène naturel, avec des concentrations significatives. L'ONHYM envisage de cartographier, modéliser, forer et monitorer expérimentalement les sites identifiés. Ceci permettra d'obtenir une meilleure quantification du gisement marocain de l'hydrogène naturel, et préparer éventuellement son exploitation future .

Par ailleurs, outre le développement d'un modèle énergétique favorable à la production de l'hydrogène vert, la proximité avec le continent européen fait du Maroc un partenaire stratégique de premier plan. Plusieurs pays européens, notamment l'Allemagne, ont exprimé leur disposition à consolider leur partenariat énergétique avec le Maroc. «Ceci est un avantage compétitif, surtout qu'il dispose d'infrastructures d'interconnexions énergétiques déjà établies. En effet, le Maroc pourrait s'appuyer sur ses infrastructures gazières et portuaires bien connectées à l'Atlantique et à la Méditerranée pour mettre en place une plateforme logistique d'exportation de l'hydrogène vert et de ses produits vers l'Europe», lit-on dans la feuille de route.

La demande nationale en hydrogène vert

Côté demande nationale en hydrogène vert et ses dérivés, elle est estimée à 4 TWh en 2030 pour une puissance de 2 GW en sources d'énergie renouvelable, 22 TWh en 2040 pour une puissance de 12 GW et 40 TWh en 2050 pour une puissance d'environ 20 GW. La demande à l'export est quant à elle estimée à 10 TWh en 2030 pour une puissance de 6 GW en sources d'énergie renouvelable, 46 TWh en 2040 pour une puissance de 25 GW et 115 TWh en 2050 pour une puissance d'environ 60 GW. Les revenus annuels indicatifs associés à cette demande pourraient atteindre, dans le scénario optimiste, jusqu'à 22 milliards de dirhams en 2030 et 330 milliards de dirhams en 2050 en valorisant l'hydrogène vert et ses dérivés au prix de leurs alternatives conventionnelles.

Suite de l'article (Hydrogène vert : l'opportunité pour le Maroc, les potentialités et le plan de développement)

LE MATIN- 23/11/2022

Feuille de route nationale de l'hydrogène vert

En vue de faciliter la mise en œuvre de la feuille de route nationale de l'hydrogène vert afin de satisfaire la demande locale et d'optimiser l'exploitation du potentiel national, notamment à travers des exportations, il y a lieu de s'appuyer sur trois axes stratégiques portant sur les technologies, l'investissement et l'approvisionnement et les marchés et la demande, lesquels axes sont subdivisés en huit points, à savoir :

- La **réduction des coûts** tout au long de la chaîne de valeur de l'hydrogène vert et de ses dérivés par le biais de différentes actions telles que le test de nouvelles technologies des activités de R&D et d'innovation, la facilitation des économies de coûts tout au long de la chaîne de valeur, notamment en déployant des projets d'une capacité de 1 GW à moyen terme ou la définition des clusters ou des écosystèmes industriels afin de réduire les coûts d'accès aux installations et infrastructures communes.
- La création d'un **pôle de recherche et d'innovation** marocain et régional.
- La mise en place de mesures pour assurer l'**intégration industrielle locale**.
- La mise en place d'un **cluster industriel** et l'élaboration d'un schéma directeur des infrastructures correspondantes.
- La garantie du **financement du développement de l'industrie hydrogène** en prévoyant un soutien direct sous forme de partenariats public-privé, de financements directs dans le cadre des partenariats bilatéraux ou multilatéraux ainsi qu'un traitement fiscal privilégié.
- La création des conditions favorables pour l'**exportation des molécules vertes** en planifiant et en mettant en service les ports nécessaires, en convenant de conditions d'exportation favorables et en engageant des négociations et commerciales avec les partenaires internationaux.
- L'élaboration d'un **plan de stockage** en étudiant les besoins de stockage et modélisant conjointement le système marocain et les systèmes des pays interconnectés avec le Maroc.
- Le développement des **marchés intérieurs** à travers par exemple la promotion de l'utilisation de l'hydrogène vert et de ses dérivés auprès des industriels, l'évaluation des opportunités d'utilisation de l'hydrogène vert et des carburants synthétiques dans le transport ou le soutien à l'intégration des applications de l'hydrogène vert à petite échelle.

Annexe Khénifra : ملحقة خنيفرة
Q. administratif, Rte de Tadla, Khénifra
الحي الإداري، طريق تادلة، خنيفرة
Tel :+212535586483
Fax:+212535384583
e-mail: cciskh@ma.net.ma

Annexe Khouribga : ملحقة خريبكة
Bd. Moulay Youssef, BP 67, Khouribga
شارع مولاي يوسف، ص.ب. 67، خريبكة
Tel :+212523563344
Fax:+212523562004
e-mail: contactcciskhouribga@gmail.com

***Siège régional* :المقر الجهوي**
Bd. Beyrouth, BP 548, Béni-Mellal
شارع بيروت، ص.ب 548، بني ملال
Tel :+212523482344
Fax:+212523489054
e-mail: ccisbma@yahoo.fr